

الفلسفة والتأويل : حدود المنطق في الممارسة التأويلية (رؤية فلسفية نقدية معاصرة).

د/جمال زيان

جامعة علي لونيبي. البليدة.2.

تاريخ النشر: 2023/12/30	تاريخ القبول: 2023/11/22	تاريخ الإرسال: 2023/11/04
-------------------------	--------------------------	---------------------------

تمهيد:

مما لا شك فيه أنّ الممارسة التأويلية تعدّ جوهر كلّ ممارسة إبستمولوجية تسعى للوصول إلى المعرفة/الحقيقة، سواء ما تعلّق باكتشاف الحقائق أو تفسير الظواهر أو إعادة بناء المعارف أو نقد القضايا، أو ما تعلّق بفعل القراءة في صلتها بالمادّة العلمية، و غير ذلك من الممارسات المعرفية، إذ يشغل التأويل حيّزا واسعا من ساحة النقد كونه أبرز آلية من آليات البناء المعرفي أو إعادة بناء المرتكزات و الحقائق العلمية، لذلك يأخذ التأويل بعدا شموليا براغماتيا وهذا لعدّة اعتبارات تظهر من خلال تطوّرات الممارسة التأويلية تاريخيا؛ وهذا انطلاقا من صلته بالحقل الديني بكلّ مرتكزاته العقديّة و خلفياته اللاهوتية و محاولات فهم النصوص الدينية و نشر المعتقدات والطقوس و تفسير القضايا المتعلّقة بالقصص الديني و البعث و علم الآخرة وغير ذلك، أين كان التأويل مرتبطا بـ " تفسير الكتب المقدسة تفسيرا رمزيا أو مجازيا يكشف معانيها الخفية، و إذا كانت الشريعة مشتملة على ظاهر وباطن لاختلاف فطر الناس وتباين قرائحهم في التصديق كان لابد من إخراج النص من دلالاته الظاهرية إلى دلالاته الباطنية بطريق التأويل"¹، و ما تولّد عنه من سلطات(سلطة الكنيسة) جعلت العقل البشري رهينا للتبعية الفكرية وبعده عن الحقيقة، غير أنّ الأمر لم يدم طويلا على اعتبار أنّ طبيعة العقل لا تقبل التحديد أو التسقيف أو التقييد، وهو ما تجلّى بوضوح وبقوة في مجال الفلسفة كمرحلة ثانية لهذا الحضور التاريخي للتأويل ضمن السيّاقات المعرفية، أين يبرز عنصر التساؤل والمنطق بحضور كلّيّ للعقل كونه أساس صناعة المعرفة والتميز بين الخير والشرّ و بين المنطقي و غير المنطقي، إضافة إلى

عنصر التأويل، وهذا الأخير " عند ليبنيز مرادف للاستقراء"². في صوره المتعددة التي تتفاعل فيما بينه،

وهذا عبر التفسير والتحقيق و التعليل و البرهان والتحليل والشرح والاستنتاج و النقد ...، " فليس المنطق علماً للوجود، وإنما هو علم للتحقيق والبرهان"³، وهذا بهدف الوصول إلى ماهية الأشياء وحقيقة وجودها، في إطار " البحث عن علل الأشياء؛ منها العلة الأولى وهي الله و ما يسميه الفيلسوف استقراء يسميه اللاهوتي تأويلاً و الغرض من الطريقتين معرفة بواطن الأشياء"⁴، و هو سبيل النقد في آخر تطوراته النظرية التي ترتبط وجودياً بالحدثة و ما بعدها في إطار تعامله مع مادته الأدبية، وهذا بفعل تفتحه على القضايا المعرفية و مثاقفاته مع مختلف العلوم لاحقاً، ما دفعه إلى وضع أرضية خصبة لعنصر التأويل، فكان لهذا الأخير حضور قوي في كلّ الممارسات النقدية التي تنوعت بتنوع المناهج وآليات القراءة و تنوع فضاءات القراءة و المادة الأدبية بمختلف إجناسيتها.

و عليه نلمس مدى العلاقة الوثيقة بين فعل القراءة و التأويل، فكلّ قراءة لا تخلو من أعمال المنطق و تقوم على مبدأ التأويل بل هي تأويل في ذاته، فلا ينبغي أن نغفل ماهية هذا الأخير كونها ترتبط في أبسط صورها بمحاولة الوصول إلى المعنى عبر محمولات النصوص الظاهرة أو المضمرة، فالتأويل مفتاح المضمرة من المعاني و المقاصد، يقول لا يبنيز leibniz " أعني بالمنطق أو فن التفكير استخدام قوة الفهم ولا أعني به فقط الحكم على ما هو جاهز أمام الأنظار، بل أيضاً القدرة على اكتشاف ما هو خفي"⁵، وهذا هو جوهر وغاية الممارسة التأويلية. إلا أننا نؤكد هنا أنّ التأويل عملية واعية، منتظمة و مؤسّسة لا تقوم إلا على أسس و آليات تنوع بتنوع القوالب، ولعلّ أبرز ما يتمثل منها المنطق بكلّ حدوده المعرفية و ما يتاح للعقل من قدرات على الربط الآلي و الممنهج للوصول إلى الحقيقة، "فالعقل عند "اسبينوزا" قادر على الوصول إلى الحقيقة عن طريق تأمله في ذاته، في أفكاره، في العلاقات التي تربط هذه الأفكار فيما بينها و تتولّد عنها أفكار جديدة"⁶، وينبغي الإشارة في هذا المقام إلى ما جاء به "ستيوارت مل Stuart mill" حول وظيفة المنطق، حيث أكّد على أنّ " المنطق لا يلاحظ و لا يخترع و لا يكتشف بل يحكم"⁷، و إن كان الأمر يعدّ نسبياً باعتبار أنّ الملاحظة هي المنطلق، و محاولة

الاكتشاف هي غاية المعرفة و سبيل الممارسة التأويلية . فبعد ارتباط الممارسة التأويلية بالفلسفة و قضاياها جعلها تتبنى الكثير من أصولها ومبادئها و ما تقوم عليه من رصيد ضخمة من المفاهيم و المصطلحات و الحدود، فمن قبيل الوراثة اللغوية يتجلى بوضوح مدى ارتباط مفهوم التأويل بالفكر الفلسفي وحضوره القوي في بناء القضايا الفلسفية وتحليلها.

حضور المنطق في الحقل النقدي(الممارسة التأويلية) :

إنّ الحديث عن الفلسفة هو حديث عن الفكر بكلّ مخرجاته ومجالاته، فالفلسفة هي ممارسة فكرية ترتكز على العقل البشري و ما يسمح به من عمليات منتظمة واعية تقود إلى الوقوف على حقائق الموجودات و تبرير الظواهر و تحديد الأسباب و التخمينات و الفرضيات و غير ذلك -هذا من جهة-، إلى جانب ما يرتبط بالذات البشرية بكلّ أبعادها الشعورية و التصوّرات الذهنية، و ما ترسم عبرها من تأملات و قراءات مبدئية لقيّم الحياة، و الثنائيات التي تقوم عليها على غرار الخير و الشر، الصدق والكذب، الحق و الباطل.. و غير ذلك - من جهة أخرى -، ولعلّ توافق مفهوم المنطق مع مرتكزات النقد تقودنا إلى تأكيد حضوره مع كلّ ممارسة تأويلية كونها تقوم على أعمال الفكر واستغلال نظمه وقوانينه، لذلك يعتبر المنطق " العلم الذي يبحث في قوانين الفكر التي ترمي إلى تمييز الصواب من الخطأ، فينظّم الاستدلال و يقوده إلى اليقين"⁸، ولعلّ النقد الأدبي من أبرز القضايا و العلوم الفكرية التي تتخذ من العقل و التفكير آلية في التعامل مع النصوص و القضايا الأدبية و النقدية. وعلى اعتبار أنّ المنطق هو مرتكز كلّ العلوم بأنواعها كونه يتّصل بالفكر الإنساني؛ أين يحمل الإنسان العديد من التطلّعات و الآمال التي تزيد مع الحاجة إلى تجاوز كلّ العوائق بمختلف أنواعها؛ الطبيعية، الظواهر، الكوارث، البيئة وتطوّرات الحياة، الإنسان و مشاكله المختلفة.. إضافة إلى مجموع الأسئلة التي تؤرّقه و التي يعمل على البحث عن إجابات وافية لها، ولعلّ ما سبق ذكره لا يرتبط بزمان أو مكان محدّدين، إنّها طبيعة البشرية و ارتباطها بسنن الحياة، لكن لا يمكن أن نغفل مبدأ التطوّر في الحياة حيث يستلزم الأمر كذلك تطورا في الفكر و التفكير، لذلك لا يكون المنطق " مجرد فن للتفكير الذي يتكيّف مع اللغة و التفكير الشائع فحسب. وإن كان عليه أن يكون علما للعلم، فمن الواجب أن يتّجه في المرحلة الحالية نحو مثال الوضعية الذي

تضعه العلوم الحديثة نُصب أعينها .وعليه أن يحدّد بدقّة العمليات الفعلية للتفكير في المجالات التي وصل هذا التفكير فيها إلى أكمل درجات التنظيم .فإذا ترك الجدل الميتافيزيقي جانباً، وجب عليه أن يحقق دراسة وضعية لأدق أساليب الاستدلال الاستنباطي⁹ وإن كان هذا الأخير جزءاً لا يتجزأ من منظومة المنطق ومرتكزاته المنهجية و التنظيرية، إلى جانب التحليل و آلياته المنهجية و الملاحظة و التجريب في بعده العملي، فمن " المسلم به أنّ المنطق علم صوري شكلي، فما معنى هذا؟ الصورية لا تعني شيئاً آخر اتساق الفكر مع نفسه لا مع الواقع؛ أي أنّها تعني تلك الحقيقة التي تحمل معها دليل صدقها، ولأنّ تعريف علم المنطق بأنّه علم البحث في بناء الحقيقة، لا يتناقض أبداً مع تعريف بأنّه علم الصدق¹⁰، ولعلّ أبرز سمة ترتبط بهذه المنظومة تتمثّل في وحدة الفهم، من قبيل أنّ المنطق لا يختلف فيه اثنان، وهذا هو جوهر المعرفة حين تنكر الاختلاف العلمي على اعتبار أنّ الحقيقة تخضع للتسليم و لمبدأ الصدق، وأنّ المعرفة ليست حكراً على فئة معينة، وهذا الأمر يقودنا إلى مبدأ المعتقد أين يأخذ طابع المجموعة دون العامة و هو ما لا يتوافق مع مبدأ المنطق، فالفهم أمر يخص كلّ شخص بناء على مستوياته العقلية و قدرته على التفكير و مستويات الذكاء في منظومته العقلية، فقد يتّحد الفهم و قد تتباين و تتنوع القراءات و المخرجات، وهذا الأمر يتجلّى بوضوح عبر الممارسات التأويلية في تعاملها مع النصوص الأدبية. لكن السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا: هل صاحب العمل الأدبي يقصد كلّ هذه المخرجات، طبعاً الجواب سيكون بـ"لا" ، لذلك ينبغي أن تتوحّد المخرجات حتّى تتحقّق المقصدية و تتّحد الرؤى بين الجميع، و نعتقد في هذا المقام بضرورة مراجعة المقولة المتمثلة في " أنّ جماليات النصوص تكمن في انفتاحها على عديد القراءات"، و لعلّ المبرّر في ذلك أنّنا نقع في شرك تقويل النصّ أكثر مما يقوله و ما لا يقصده صاحب العمل ، لذلك كان و لابد من إعادة النظر في آليات القراءة و الممارسة التأويلية، وإن كانت المقاصد مضمرة فإنّ العقل بتركيبته الماديّة و التنظيمية المشتركة بين النّاس و ما تتيحه الفلسفة من أسس تجعل له القدرة على تحقيق مبدأ المقصد المشترك، و من ثمة توافق بين رؤية المبدع ورؤية القارئ و هو ما يحقق الغاية من الممارسة التأويلية، مع ضرورة الإشارة إلى عدم الوقوع في السطحية و التساهل حتّى لا تفقد النصوص الأدبية قيمتها.

صحيح أنّ حرية المعتقد و حرية الفكر تعطي بعدا حضاريا و إنسانيا عبر تقبّل الاختلاف، لكن على الأقل ينبغي أن تتوحد الرؤى على مستوى الدائرة الاجتماعية أو العقدية أو اللغوية الواحدة، فالمنطق ليس لغة للتخاطب البيني بين مجموعة من الناس ، وإن كانّ فإنّه يعطي نظرة ضيقة لا يمكن أن تحقّق البعد النفعي و الجمعي للمعرفة..بل هو علم التواصل المشترك، لذلك فإنّ النظرة الأقرب إلى الصواب لابد أن تركز على جعل المنطق علما للتخاطب العام وللهم المشترك بين الجميع و قابلا للصدق.¹¹، و هو ما جاء به "مور MOOR" حين أقر بأنّ: " قضية الصدق ليست مرتبطة فقط بحالة السكون في الواقع، بل هي مرتبطة أيضا باتفاق الآخرين في المجتمع، وذلك أنّ الصدق لا يتجزأ و هو كوني و اجتماعي معا. عندما اعتقد أنا وحدي شيئا ما، فما قيمة هذا المعتقد؟ أليس من الضروري أن أعرف آراء الآخرين حول ما اعتقد"¹²، و ذلك بمبرر أنّ المعتقد يتجاوز النظرة الذاتية والشخصية، فمن الأهمية بمكان أن يتوافق مع نظرة الآخرين. فمن الجميل أن يجد المبدع من يفهمه، و الأجل أن يفهمه الجميع و لا سبيل إلى ذلك إلّا مع تفعيل روح المنطق بمسلماته و مرتكزاته العقلية و المنطقية معًا.

ومن قبيل أنّ اللغة بكلّ فضاءاتها الإبداعية و التواصلية و أشكالها الفنية و تنوعاتها المعرفية و وظائفها البراغماتية و أبعادها و قيمها الإنسانية هي البيئة التي تتجسّد عبرها كلّ الممارسات النقدية والتي يشكّل التأويل جوهرها على اختلاف المناهج و الآليات. فالمتتبع أو المطبق لكلّ نشاط ذهني يقوم على مبدأ المنطق يدرك أنّ جوهر المنطق يقوم على التحليل النقدي المنهجي للغة باعتماد التفكير، " فالمناطق الوضعية ينظرون إلى مبحث نظرية المعرفة أو مبحث الإبستمولوجيا على أنّه فرع من التحليل المنطقي،بالإضافة إلى ما يشتمل عليه أيضا من إجابة عن بعض الاستفسارات النفسية التي تتعلّق بطرق الوصول إلى المعرفة"¹³. أين يتمّ ضبط حدودها التي ترتسم عبرها المعاني سواء الكليّة العامة أو الجزئية الخاصة، إلى جانب ضبط وتحديد القضايا التي تتشكّل عبرها تباينات المدلولات وما يتّصل بها من دوال،بالإضافة إلى مجموع الحجج والاستدلالات التي تنفي أو تثبت صحّة الحدود و العلاقات بينها، و هو ما يتلخص عبر عبارة "التحليل الفكري النقدي"، أين تكون الحقيقة هي نقطة البدء لكلّ ممارسة تحليلية، وهذا بمعنية الفكر الذي يشكّل الوعي المنهجي بكلّ آلياته أساسا لكلّ محاولة للوصول إلى المعرفة عامة و قدرتنا

على المعرفة بوجه خاص وفق ما نملكه من مؤهلات علمية و منهجية، وما نملكه من وعي لمجموع المراحل والمحطات التي قطعت والتي تحيلنا إلى محطات لاحقة. ولا بد بطبيعة الحال من ممارسة تقييمية نقدية تؤكد مدى تحقق الأهداف ومستويات صحة المعرفة (النتائج)، وبالتالي يتم ضبط الآليات والمناهج بدقة والتأكيد على فعالية كل عنصر، وهو ما قال به "كانط" حين أدخل كلمة "نقدي" واستعملها في الفلسفة بمعنى التفحص والاختبار المنهجي.¹⁴ وهذا الذي رسمه "أرسطو" حيث شاركه هذا الطرح معتبرا أن كل ممارسة تقوم على المنطق تحت قبة الفكر يكون الهدف منها الوصول إلى الحقيقة، حيث اعتبر "المنطق العلم الذي يبحث في قوانين الفكر التي ترمي إلى تمييز الصواب من الخطأ، فينظم الاستدلال ويقوده إلى اليقين"¹⁵، فلا يمكن نفي مدى التضحيات التي ترافق الجهود العلمية في سبيل الوصول إلى الحقيقة وبناء المعرفة في جميع مجالات الحياة، وإزالة الغموض عن الكثير من القضايا التي تطرح العديد من الأسئلة، وغلق باب الشك. وفي هذا الشأن يقول "كارناب": "مهمة التحليل المنطقي قائمة في تحليل كل معارفنا، كل أقوالنا في العلم وفي الحياة اليومية من أجل أن نوضح معنى كل قول منها ونبين الروابط القائمة بينه وبين الأقوال الأخرى"¹⁶. ومن باب التمثيل لا الحصر ما تعلق بالقضايا العقدية في إطار الحديث عن الوجود والذات الإلهية، إضافة إلى الذات البشرية وما يرتبط بها من أسئلة حول طبيعتها وخصوصياتها وتفاعلاتها، وهو ما تجسّد من خلال الجهود البحوث العلمية في مجال علم النفس و علم الاجتماع والوعي الحضاري، ولعلّ النقد الأدبي من أبرز القضايا والعلوم الفكرية التي تتخذ من العقل والتفكير آلية في التعامل مع النصوص والقضايا الأدبية والنقدية. "فالعقل عند "اسبينوزا" قادر على الوصول إلى الحقيقة عن طريق تأمله في ذاته، في أفكاره، في العلاقات التي تربط هذه الأفكار فيما بينها وتتولّد عنها أفكار جديدة"¹⁷، وهذا عبر الجهود النظرية لمجموع المناهج وآليات المعالجة وضبط القضايا والظواهر الأدبية تعريفا وتمثيلا وتحديد معايير البناء الإجناسي في كل نوع أدبي إضافة إلى المحاولات التي سعت إلى ترسيم الخصوصية النقدية وإثباتها عربيا.

إنّ التطور الحاصل على مستوى المعرفة بكل تراكماتها وتنوّعاتها و خصوصية مجالاتها ، يدفعنا إلى القول بضرورة مواكبة كلّ هذه التطوّرات، و إلى الإلمام بالمستجدات المعرفية

والتنظيرية، إضافة إلى تغيير نظم التعامل مع المادة العلمية ومناهج الاشتغال عليها، و تغيير العقلية البحثية التي تركز على نمطية متوارثة و متداولة بين عديد المجالات المعرفية من قبيل المشترك من جهة، و من جهة أخرى ارتباطها بمجال محدّد دون الآخر، لذلك ينبغي كسر الحاجز المنهجي و تفعيل مبدأ الليونة في الاستعمال المنهجي فلا يمنع من تحقيق سياسة المثاقفة المنهجية و الإجرائية بين مختلف المجالات المعرفية، و في هذا الشأن يقول كارناب: "تنقسم العلوم إلى قسمين: صورية (وهي الرياضيات والمنطق) و تجريبية (وهي العلوم الخاصة و تشمل العلوم الطبيعية و علم النفس و العلوم الاجتماعية) و قد تبدو هذه العلوم كلها وكأنّه لا وحدة بينها، و لكن كارناب يدافع عن وجود وحدة تجمع ما بينها"¹⁸، فلا ضير من أن يفتح حقل النقد الأدبي على مجالات معرفية أخرى سواء العلمية أو التقنية أو الإنسانية أو الاجتماعية أو المتعلقة بالذكاء الاصطناعي..و بذلك يحقّق شيئاً من فلسفة المعرفة التي لا تقطع الصلة مع الآخر و تشجّع على المبادرة و الابتكار، و في سياق مداخلتنا المتعلقة بقراءتنا و نظرتنا الفلسفية إلى الممارسة التأويلية المرتبطة بالنقد كمجال معرفي و عملية القراءة كآلية من آليات الاشتغال النقدي نشير إلى أنّ مبدأ المثاقفة المنهجية يمكن أن يحقّق لنا قفزة نوعية ببعد معاصر في مجال النقد الأدبي، و هو ما يمكن أن نجسّده بالاعتماد على مخزونات الفلسفة التنظيرية و أبحاثها التطبيقية و استلهاهم العديد من التقاطعات المعرفية المتعلقة بالحدود و المفاهيم و إسقاطها على الممارسة النقدية، أين نخلص إلى رصيد مصطلحي متنوّع ندعم به أيّ مدلول نقدي يحتاج إلى دال نقدي، أو إثراء الساحة النقدية بمصطلحات جديدة من مثل: النقد المادّي، النقد الصوري، الرؤية النقدية، المنطق النقدي، فلسفة التأويل، فلسفة النقد، الاستدلال النقدي، النقد الاستقصائي، النقد الاستقرائي، التأويل المنطقي، القراءة الفلسفية،...وغير ذلك من المصطلحات. و من قبيل الحصر مادام حديثنا مرتبطاً بالمنطق و مجالاته، وصلته بالممارسة التأويلية نعمد إلى تحديد هذه المثاقفة المصطلحية بين الفلسفة و النقد عامّة و الممارسة التأويلية بخاصة في صلتها بالمنطق و مختزناته التنظيرية، فإذا كان المنطق بقسمين: منطق مادي و منطق صوري، نعتقد أنّه يمكن أن يكون لنا كذلك نقد بقسمين: نقد مادي، و نقد صوري. و هذا مادام الأمر متعلّقاً بالفكر و تعامله مع الحقيقة. فإذا كان المنطق المادّي أو المنطق العام مرتبطاً بـ، " البحث عن طرق الانتقال الفكري لمعرفة أي طريق إلى الحقيقة، وأيّها يوصل إلى الخطأ، و لا

يقتصر على دراسة الصور التي تتألف منها البراهين، بل يدرس المواد التي يتم بها تأليفها، و أوضح طرق هذا المنطق المادي طرق الملاحظة، والفرضية والتجربة والاستقراء وغيرها من طرق البحث العلمي¹⁹، لذلك يمكن أن يعتمد الدرس النقدي التطبيقي على الملاحظة والفرضية والاستقراء والتجربة والتحليل والاستنباط والتقييس وغير ذلك من آليات الممارسة الفلسفية وهو ما يوثق ارتباطه بالفكر المادي ومنطقه العام، إلا أننا نشير إلى ضرورة التأكيد على وجوب اعتماد الفلسفة المنطقية التي تبنى على الفكر وأدواته الإجرائية في ظل الذات الواعية التي تتعامل مع الموضوع موظفة ما تختزنه من المخرجات الفلسفية التي تتأسس كمنطلق معرفي، وهو ما قال به " كورنو Cournot " حين دعا إلى عدم الخلط " بين النظام العقلي والنظام المنطقي (..) فالنظام العقلي يتعلّق بالأشياء منظورا إليها في ذاتها؛ أما النظام المنطقي فهو يتعلّق ببناء القضايا و بأشكال اللغة التي هي أداة الفكر وطريقة تجليه"²⁰. فكثيرا ما يجسّد لنا المناطقة في تعاملهم مع المواضيع المختلفة صورا عن التفكير المنهجي السليم، أين يفرّقون بين ما يرتبط بالعلم وقواعده التي تتأسس على الدقّة وثبات الحدود، والفنّ الذي تتباين عبره القوالب والأشكال وتتباين عبره الذات في صلتها بالموضوع، غير أننا نوّكد هنا على أنّ "الموضوعات و الظواهر لا يمكنها أن تكون موجودة إلاّ بفعل الوعي الذي يحملها أو يفكر فيها أو يشير إليها أو يقصدها أو يعنها أو يشعر بها... إلخ. و من هنا كان وجود أشياء العالم فعلا "قصديا" يقوم به " الوعي" المفكر أو المدرك، إذ لا يمكن أن يوجد أيّ موضوع دون الذات التي تفكر به أو تقصده"²¹، فلا شك أنّ أيّ تجربة ترتبط بأشكال اللغة أو بلغة ما ضمن قوالب مختلفة ترتسم عبرها حدود الذات و مستوياتها المعرفية و المنهجية في تعاملها مع الموضوع، ولا أدلّ على ذلك إلاّ ما يتمظهر حول مجموع الممارسات التأويلية التي تسعى إلى الغور في مضمّرات النصوص بمختلف قوالبها في محاولة للفهم و القبض على الخلفيات المعرفية والدلالية المتماهية في فضاءات النص المتنوّعة، فمن الأهمية بمكان أن نضبط حدود العلاقة بين الذات والموضوع، أين نوّكد في هذا السياق على أنّ أيّ محاولة للتفسير لا يمكن أن تركز على طرف دون الآخر فلا بد من أخذ الطرفين بعين الاعتبار مع كلّ ممارسة نقدية تقوم على التأويل و الفهم، فكلّ علاقة حيّة بين النصّ والمفسر تعني سعي هذا الأخير جاهدا إلى إقامة منهجه في الفهم والتفسير على أسس فلسفية، في محاولة إلى اكتشاف التنوّعات الدلالية و المستويات

الرمزية للغة التي تتيح للذات المدركة أو العارفة فهم نص من النصوص انطلاقاً من رؤية معينة للحياة²².

إننا نسعى من خلال مداخلتنا إلى تقديم رؤية نقدية فلسفية معاصرة نتجاوز من خلالها كلاسيكيات الممارسة النقدية وإن كانت لا تزال تحظى بالحضور في جميع النشاطات العلمية والنقدية. فلسنا نقصد هنا ضرورة تجاوزها باعتبار المنطلق والواقع وإنما نهدف إلى تجديدها وفق منطلقات معاصرة كضرورة مواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة في عالم الفكر البشري المتصلة بالممارسات الإبداعية، وما دام حديثنا مرتبطاً بالفكر وجدنا أنّ أقرب حقل معرفي يمكن أن يساعدنا هو حقل الفلسفة كونها ممارسة فكرية بامتياز. وله من النظريات والقضايا ما يحقق لنا قفزة نوعية في عالم النقد الأدبي والممارسة التأويلية. وهو ما جاء عبر البحث عن حدود المنطق في الممارسة التأويلية التي هي في الواقع ممارسة نقدية ونقد فلسفي في نفس الوقت، بمبرر أنّ الهدف واحد وإن اختلفت زوايا المعالجة إلا أنّها لو وضعت في دائرة واحدة فلربّما تسمح بالوصول إلى آليات قرائية معاصرة بمخرجات جديدة. فمن قبيل المشترك يتبين لنا أنّ النقد الأدبي والفلسفة يسعيان إلى فهم النص، وكلاهما ممارسة نقدية بأبعاد منطقية، لغوية، جمالية، تاريخية، أخلاقية، معرفية... وإن كان النقد الأدبي يشغل على النص الأدبي في إطار مكوّناته الأسلوبية والفنية، وكانت الأفكار وتطوراتها الحضارية والقضايا المنطقية ومجموع الحجج والأدلة من غايات النقد الفلسفي، فلا ضير أن نجمع بين النقيدين في تعاملنا مع النص الأدبي على اعتبار أنّ الأمر يرتبط بالأفكار والقضايا في صلتها بالمستوى الثقافي والحضاري والوعي الجمعي. ومدى تأثيرها تداولياً وتأثيرها بالسياق وتمظهراته المعرفية وبمجموع النظريات والتيارات النقدية والثقافية المعاصرة.

فإن كانت الساحة النقدية ثرية بمثل هكذا موضوعات فإننا آثرنا أن ندلي بدلونا لنشارك أساتذتنا الأفاضل الرؤى والتوجهات، لعلّ رؤيتنا تكون منطلقاً لقراءات ورؤى جديدة تخرج في النهاية إلى تشكّلات معرفية تزيل الغموض عن كثير الأسئلة المعرفية وبخاصة ما تعلّق بالفضاءات الخاصة بالتقاطعات المعرفية أين يتمّ اعتماد مبدأ الثقافة، وحسبنا من وراء العمل خدمة العلم وفقط.

التمهيد:

- ¹ جميل صليبا. المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ص 234
- ² المرجع نفسه، ص 234.
- ³ بول موي، تر: فؤاد زكريا، المنطق وفلسفة العلوم، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2023، ص 34
- ⁴ جميل صليبا. المعجم الفلسفي، ص 234.
- ⁵ جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار الجنوب للنشر، تونس، 2004، ص 447.
- ⁶ يحي هويدي، ما هو علم المنطق؟ دراسة نقدية وضعية للفلسفة الوضعية المنطقية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1966، ص 21.
- ⁷ جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، ص 447.
- ⁸ المرجع نفسه، ص 445.
- ⁹ بول موي، تر: فؤاد زكريا، المنطق وفلسفة العلوم، ص 287
- ¹⁰ يحي هويدي، ما هو علم المنطق؟ دراسة نقدية وضعية للفلسفة الوضعية المنطقية، ص 50.
- ¹¹ ينظر: المرجع نفسه، ص 52.
- ¹² المرجع نفسه، ص 52 53.
- ¹³ المرجع نفسه، ص 172.
- ¹⁴ ينظر: بول موي، تر: فؤاد زكريا، المنطق وفلسفة العلوم، ص 25 . 27.
- ¹⁵ جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، ص 445.
- ¹⁶ يحي هويدي، ما هو علم المنطق؟ دراسة نقدية وضعية للفلسفة الوضعية المنطقية، ص 172.
- ¹⁷ المرجع نفسه، ص 21.
- ¹⁸ المرجع نفسه، ص 178 .
- ¹⁹ جميل صليبا. المعجم الفلسفي، ص 429.
- ²⁰ جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، ص 447.
- ²¹ عبد الكريم شرقي، من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة: دراسة تحليلية نقدية في النظريات الغربية الحديثة، الدار، بيروت، 2007، ص 91.

²² ينظر: محمد علي الكردي، دراسات في الفكر الفلسفي المعاصر: من الوجودية إلى التفكيكية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 114.

قائمة المراجع:

1. بول موي، تر: فؤاد زكريا، المنطق وفلسفة العلوم، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2023.
2. جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات و الشواهد الفلسفية، دار الجنوب للنشر، تونس، 2004.
3. جميل صليبا. المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.
4. عبد الكريم شرقي، من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة: دراسة تحليلية نقدية في النظريات الغربية الحديثة، الدار، بيروت، 2007.
5. محمد علي الكردي، دراسات في الفكر الفلسفي المعاصر: من الوجودية إلى التفكيكية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
6. يحي هويدي، ما هو علم المنطق؟ دراسة نقدية وضعية للفلسفة الوضعية المنطقية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1966.